

نظرة عامة

محتويات التقرير

ارتفاع ملحوظ في حالات الوفاة والإصابات في صفوف الفلسطينيين على أيدي القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية حتى الآن من عام 2013	2
هدم عشرات المباني في حزيران/يونيو وتهجير ما يزيد عن 100 شخص	6
غزة: انخفاض في نشاطات الإنفاق يؤدي إلى وقف كامل لبرامج الإسكان	8
استصلاح وتأهيل الأراضي الواقعة في المناطق المقيدة الوصول إليها في غزة	10
المستجدات ربع السنوية حول وضع الوصول الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة	12
عملية المناشدة الموحدة: لا تغيير تقريباً في سياق مراجعة نصف السنة	14

بالرغم من تزايد الآمال فيما يتصل بمفاوضات السلام لا يزال الوضع القائم على الأرض هشاً ويتميز بمستويات مرتفعة من الضعف بين صفوف المدنيين. وتتضمن الاتجاهات الرئيسية التي تمّ تحديدها خلال النصف الأول من عام 2013 زيادة عدد الإصابات في صفوف الفلسطينيين على أيدي القوات الإسرائيلية بالإضافة إلى زيادة عدد الفلسطينيين الذي هجروا بالقوة من منازلهم بسبب عمليات الهدم.

بالرغم من أنّ شهر حزيران/يونيو كان هادئاً نسبياً إلا أنّ مجمل عدد الإصابات في صفوف المدنيين خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2013 بلغ 2,640 شخصاً أصيبوا على يد القوات الإسرائيلية في أنحاء الضفة الغربية - بمتوسط بلغ 440 إصابة شهرياً (من كانون

الثاني/يناير إلى حزيران/يونيو). ويعدّ هذا الرقم أعلى متوسط شهري منذ أن بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتوثيق الخسائر البشرية في صفوف المدنيين في عام 2005. ووقع ما يقرب من



تصوير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 2013

هدم مبنى سكني في منطقة بيت حنينا في القدس الشرقية، 27 أيار/مايو 2013

أبرز التطورات

- بالرغم من توقع استئناف المفاوضات السياسية إلا أنّ الوضع على الأرض لا يزال هشاً ويتميز بمستويات عالية من الضعف والحاجة.
- سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في النصف الأول من العام أعلى متوسط شهري لعدد الإصابات في صفوف الفلسطينيين على يد القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية منذ بدأ المكتب بتوثيق الخسائر البشرية في صفوف المدنيين في عام 2005.
- في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو، ارتفع عدد المباني التي هدمت في المنطقة (ج) والقدس الشرقية بنسبة 14 بالمائة في حين ارتفع عدد المهجرين فيهما بنسبة 33 بالمائة مقارنة بالعام الماضي.
- توقفت برامج الإسكان المخصصة لمساعدة المهجرين في قطاع غزة بصورة كاملة بسبب إغلاق السلطات المصرية للأنفاق غير القانونية.

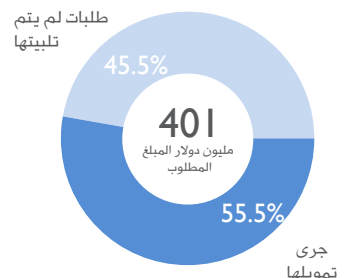
أبرز الأرقام في حزيران/يونيو 2013

0	مدنيون فلسطينيون قتلوا (في الصراع المباشر)
127	مدنيون فلسطينيون أصيبوا (في الصراع المباشر)
-	أطفال فلسطينيون محتجزون لدى إسرائيل
71	مبانٍ هدمت في الضفة الغربية
85%	طلبات المرضى للخروج من غزة التي وافقت عليها إسرائيل

تمويل المناشدة الإنسانية الموحدة

401 مليون دولار أمريكي المبلغ المطلوب

جرى تقديم 55.5% من التمويل



75 بالمائة من إصابات هذا العام في سياق الاشتباكات التي اندلعت خلال المظاهرات. ووقع ما يزيد عن 40 بالمائة من الإصابات جراء الأعيرة المطاطية و3 بالمائة جراء الذخيرة الحية. وعبر الأمين العام للأمم المتحدة مراراً عن قلقه إزاء الاستخدام المفرط للقوة على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية أثناء فرض القانون بما في ذلك التعامل مع المظاهرات.

وشهد النصف الأول من عام 2013 كذلك اتجاهًا متصاعداً في عمليات الهدم على أيدي السلطات الإسرائيلية في القدس الشرقية والمنطقة (ج) في الضفة الغربية بحجة عدم حصول المباني على تراخيص إسرائيلية للبناء. وبالرغم من التوقف النسبي في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس، هدم ما يقرب من 350 مبنى حتى هذا التاريخ من العام (كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيو)، مما أدى إلى تهجير 600 شخص تقريباً، ويمثل ذلك زيادة بنسبة 14 بالمائة و33 بالمائة على التعاقب، مقارنة بالعام الماضي (المتوسط الشهري). وبالرغم من أن معظم الحوادث وقعت في المنطقة (ج) إلا أن متوسط الارتفاع سُجل في القدس الشرقية على وجه الخصوص حيث ارتفع عدد الأشخاص الذين هجروا إلى ما يزيد عن أربعة أمثال العدد في عام 2012. وكان ما لا يقل عن 54 بالمائة من المباني التي هدمت هذا العام في المنطقة (ج) قد تمّ تمويله أو قدمته، في معظم الحالات، وكالات العمل الإنساني استجابة لعمليات هدم سابقة لمباني الفلسطينيين. يجب على إسرائيل وقف مثل عمليات الهدم هذه إلى حين وضع نظام تخطيط عادل وغير تمييزي يضمن الحقوق ويسهل تلبية احتياجات المجتمعات الفلسطينية في المنطقة (ج) والقدس الشرقية.

وواجهت عملية تقديم المساعدة للعائلات المهجرة في غزة تحديات خطيرة هذا الشهر - فقد أدت الإجراءات التي طبقتها السلطات المصرية بهدف إغلاق الأنفاق غير القانونية الواقعة أسفل الحدود بين مصر وغزة إلى انخفاض كبير في كميات مواد البناء التي تدخل غزة. وأدى نقص مواد البناء إلى وقف كامل في تنفيذ برامج الإسكان للعائلات التي دمرت منازلها أو لحقت بها أضرار خلال الأعمال الحربية، ويقدر أن 1,800 عائلة ما زالت مهجرة بسبب الأعمال الحربية (بما فيها تلك التي وقعت تشرين الثاني/نوفمبر 2012) وهي تعيش مؤقتاً في مساكن مستأجرة أو لدى عائلات مستضيفة. وانتعشت تجارة الأنفاق نتيجة فرض إسرائيل قيوداً صارمة على استيراد مواد البناء عبر المعابر الرسمية. ويبرز هذا الوضع الأخير مرة أخرى الضرورة الملحة لرفع إسرائيل قيودها على دخول وخروج البضائع من غزة وإليها.

ارتفاع ملحوظ في حالات الوفاة والإصابات في صفوف الفلسطينيين على أيدي القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية حتى الآن من عام 2013

مخاوف إزاء الاستخدام المفرط للقوة

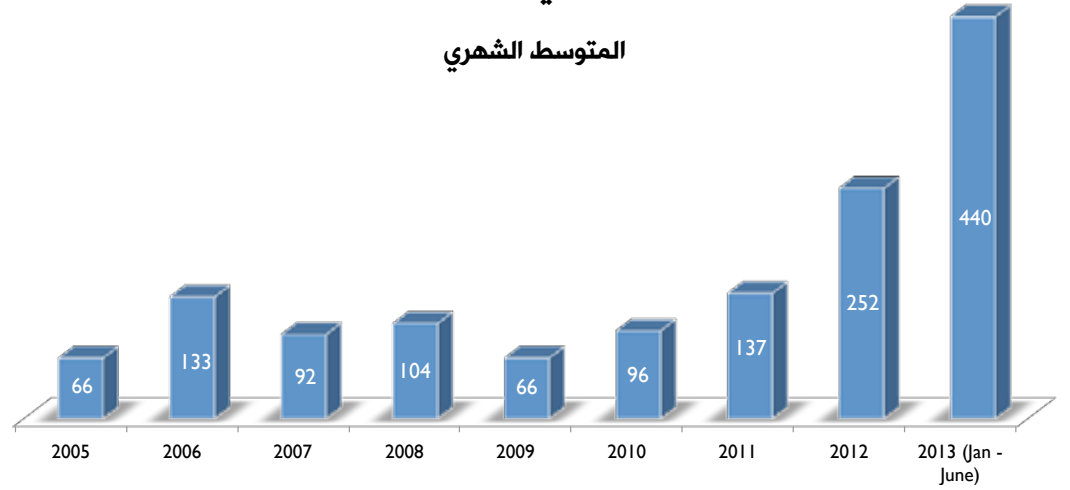
أصيب خلال هذا الشهر ما مجموعه 115 فلسطينياً على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية. وبالرغم من أن هذا العدد يمثل انخفاضاً ملحوظاً (74 بالمائة) مقارنة بالمتوسط الشهري المسجل خلال الأشهر الخمسة الماضية إلا أنه إجمالاً لا يزال هنالك ارتفاع مقلق في عدد الإصابات في صفوف المدنيين جراء أعمال قوات الأمن الإسرائيلية منذ مطلع عام 2013.

وحتى هذا التاريخ من هذا العام (من كانون الثاني/يناير حتى حزيران/يونيو) قتل ثمانية مدنيين فلسطينيين، من بينهم طفلان وامرأة، على أيدي الجنود الإسرائيليين، مقارنة بما مجموعه تسع حالات قتلوا خلال عام 2012 كله¹ وأصيب خلال النصف الأول من عام 2013، 2,640 فلسطينياً على

المعلومات الواردة في هذا القسم قدمتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)

عدد الإصابات في صفوف الفلسطينيين على أيدي القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية

المتوسط الشهري



أيدي القوات الإسرائيلية بمتوسط شهري بلغ 440 وبارتفاع بنسبة 75 المائة مقارنة بالمتوسط الشهري خلال عام 2012. ويعدّ المتوسط الشهري لعدد الإصابات في الضفة الغربية حتى هذا التاريخ من عام 2013 (من كانون الثاني/يناير حتى حزيران/يونيو) الأعلى منذ أن بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتوثيق الخسائر البشرية في صفوف المدنيين في عام 2005.

زيادة عدد الإصابات في صفوف المدنيين في عام 2013

وقع ما يقرب من 75 بالمائة من الإصابات في صفوف الفلسطينيين حتى هذا التاريخ من هذا العام خلال اشتباكات بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية اندلعت في سياق المظاهرات. وتضمنت هذه المظاهرات تلك التي نُظمت تضامناً مع الأسرى الفلسطينيين الذين ينفذون إضراباً عن الطعام، والمظاهرات التي نُظمت لإحياء ذكرى يوم النكبة،² والمظاهرات المنتظمة ضد المستوطنات والنشاطات المتصلة بالمستوطنين (كبناء الجدار والقيود المفروضة على التنقل والوصول بالقرب من المستوطنات الإسرائيلية واستيلاء المستوطنين على الأراضي وغيرها).

ووقع 10 بالمائة أخرى من الإصابات خلال اشتباكات في سياق عمليات التفتيش والاعتقال التي تنفذها قوات الأمن الإسرائيلية. وسجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خلال هذه الفترة انخفاضاً طفيفاً في عدد هذه العمليات مقارنة بالمتوسط الشهري الذي ساد خلال عام 2012. وتشير الأدلة الظرفية أنّ ارتفاع عدد عمليات التفتيش والاعتقال طرأ في سياق ارتفاع عدد المظاهرات والاشتباكات العنيفة المتصلة بها.

إضافة إلى ذلك ووقع 5 بالمائة من الإصابات حتى هذا التاريخ من العام (128) في سياق الحوادث المتصلة بالمستوطنين عندما تدخلت القوات الإسرائيلية لفض اشتباكات بين المستوطنين الإسرائيليين والفلسطينيين. وبلغ المتوسط الشهري لعدد الإصابات التي تقع على أيدي القوات الإسرائيلية في هذا السياق خلال النصف الأول من عام 2013 ثلاثة أمثال المتوسط الشهري لعام 2012 (6 مقابل 21).

ومثل اللاجئون نسبة ملحوظة من العدد المرتفع لحالات الوفاة حتى هذا التاريخ؛ إذ أنّ ستة من بين حالات القتل الثمانية في النصف الأول من عام 2013 كانت للاجئين مسجلين مقارنة بصفر طوال عام 2012. وسجلت وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الإنروا) كذلك 20 إصابة خطيرة

في صفوف اللاجئين خلال هذه الفترة مقارنة بإصابتين في النصف الأول من عام 2012. ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى وتيرة ونطاق المظاهرات والاشتباكات المتصلة بها التي وقعت في مخيمات اللاجئين. وتميزت الاشتباكات وعمليات الاعتقال المتصلة بها بالعنف على وجه الخصوص في المخيمات التي تقع بالقرب من المستوطنات أو القواعد العسكرية الإسرائيلية (وتتضمن هذه المخيمات مخيم عايدة بالقرب من ومقبرة راحيل، ومخيم العروب الواقع على الطريق رقم 60، ومخيم الجلزون بالقرب من مستوطنة بيت إيل). وبدأ هذا الاتجاه المثير للقلق خلال الهجوم العسكري الإسرائيلي «عمود السحاب» في غزة (تشرين الثاني/نوفمبر 2012) وتواصل خلال العام وخصوصاً فيما يتصل بقضية الأسرى.

ومن الواضح حتى هذا التاريخ من عام 2013 أنّ دائرة العنف المتواصلة في الضفة الغربية تصاعدت وتميزت بارتفاع مستويات العنف من الجانبين؛ فعلى سبيل المثال، سجلت وكالت الأمن الإسرائيلية خلال الفترة ذاتها متوسطاً شهرياً بلغ 95 حادثة رشق زجاجات حارقة ضد القوات الإسرائيلية أو المدنيين على يد الفلسطينيين، أي ما يزيد عن مثلي المتوسط الشهري خلال عام 2012 (45 حادثة).³

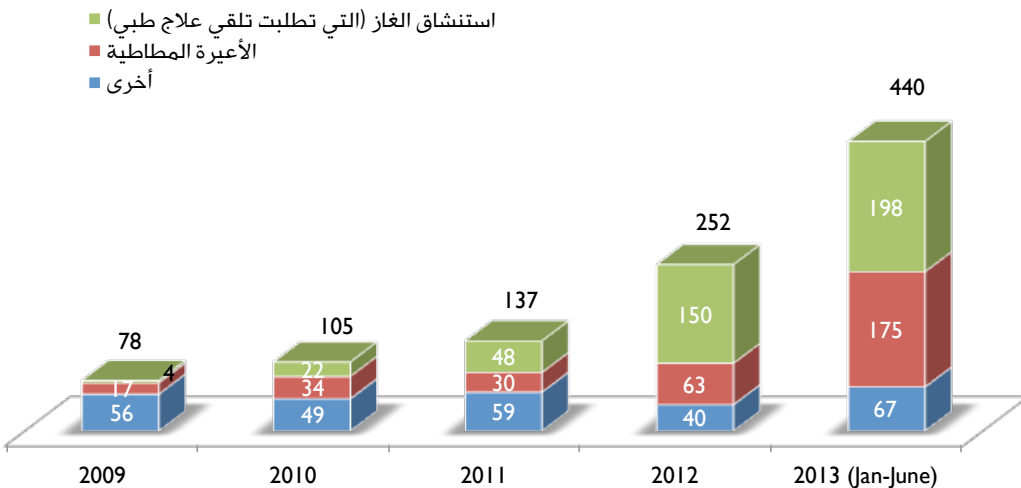
مصدر الإصابة

تضمنت معظم الإصابات المسجلة في عام 2013 حالات تلقى فيها المصابون علاجاً طبياً بعد استنشاقهم الغاز المسيل للدموع (46 بالمائة) أو إصابتهم بأعيرة مطاطية (40 بالمائة)، و3 بالمائة من المصابين الفلسطينيين (68 حالة) أصيبوا بذخيرة حية. وبالنسبة لمجمل عدد الإصابات كانت حالات استنشاق الغاز التي استوجبت تلقى علاج طبي أقل مقارنة بعام 2012 حينما مثلت هذه الإصابات 60 بالمائة من مجمل عدد الإصابات.

ومما يثير القلق ارتفاع نسبة الإصابات الناجمة عن الأعيرة المطاطية من حيث عددها ومن حيث نسبتها المئوية من مجمل الإصابات (25 بالمائة من مجمل عدد الإصابات في عام 2012). وفي الحقيقة أنّ عدد المصابين بأعيرة مطاطية خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2013 كان أعلى من عدد المصابين بها خلال عامي 2012 و2011 (1,047 مقابل 756 في عام 2012 و360 في عام 2011). وفي آذار/مارس 2013، توفي لاجئ فلسطيني متأثراً بجراحه جراء إصابته بعبارة مطاطية خلال مظاهرة نظمت في أواخر شباط/فبراير وأصيب سبعة لاجئين آخرون إصابات خطيرة في حوادث مختلفة. وتعتبر الأعيرة المطاطية أحد أهم وسائل تفريق المظاهرات التي تستخدمها القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية. ونظراً لطبيعتها القاتلة تسمح تعليمات إطلاق النار في الجيش الإسرائيلي بإطلاقها على سيقان المتظاهرين فقط.⁴

كان عدد المصابين بأعيرة مطاطية خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2013 كان أعلى من عدد المصابين بها خلال عام 2012 أو 2011. وفي آذار/مارس 2013 توفي لاجئ فلسطيني متأثراً بجراحه جراء إصابته بعبارة مطاطية وأصيب سبعة لاجئين آخرين إصابات خطيرة في حوادث مختلفة.

المصابون الفلسطينيون على أيدي القوات الإسرائيلية بحسب نوع السلاح المتوسط الشهري



عبر الأمين العام للأمم المتحدة مرارا عن قلقه إزاء الاستخدام المفرط للقوة على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية خلال تفريق المظاهرات وغيرها من عمليات فرض القانون.⁵ وتعمل قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية بوصفها قوات فرض للقانون وبالتالي فهي مقيّدة بالمادة السادسة من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والمادة 43 من قواعد لاهي. هذا بالإضافة إلى المبادئ العامة المتصلة باستخدام القوة على أيدي موظفي إنفاذ القانون، بما في ذلك مبادئ الضرورة والتناسب المفصلة في المبادئ الأساسية المتعلقة باستخدام القوة والأسلحة النارية على أيدي موظفي إنفاذ القانون (1990)، وقواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين (1979). يسمح باستخدام السلاح في عمليات إنفاذ القانون في ظروف محددة بصرامة، وهي بالتحديد، الدفاع عن النفس أو عن الغير ضد خطر الموت الوشيك أو الإصابة الخطيرة وفقط عندما لا تكفي الوسائل الأقل خطورة.

دراسة حالة: فتى يبلغ من العمر 14 عاما يتعرض لإطلاق النار والإصابة الخطيرة



يعيش أسعد البالغ من العمر 14 عاماً في مخيم عايدة للاجئين بالقرب من بيت لحم. في ليلة 31 أيار/مايو، كان أسعد يمشي عائداً إلى منزله في طريق يقع بمحاذاة الجدار (حائط يبلغ ارتفاعه 8 أمتار) يفصل مخيم عايدة عن القدس الشرقية عندما أطلق عليه النار من برج مراقبة عسكري بالقرب من حاجز جيلو. وأصيب بظهره برصاصة حية.⁶

"غادرت أنا وصديق لي منزل صديقنا عمر حيث كنا ندرس معا استعدادا لامتحان الرياضيات النهائي. كانت الساعة العاشرة مساءً تقريباً وكانت الشوارع هادئة للغاية. وفجأة، سمعنا أحداً ما يسبنا بألفاظ نابية وبعد عدة دقائق أطلقت باتجاهنا قنبلة صوت من برج المراقبة المتصل بالجدار بالقرب من حاجز جيلو. هرب صديقي وأنا اختبأت تحت مظلة ما كانت في السابق

ورشة لتصليح السيارات. انتظرت حتى أصبح الوضع هادئاً ومن ثم بدأت بالمشي ولكن ضوء ليزر أخضر سلط على وجهي وبدأت بالركض. ولكن في مرحلة ما أصبت برصاصة. لا أذكر ما هي بالضبط، إذ أنني كنت مرعوباً. وبالرغم من الإصابة واصلت الركض في الشارع. كان الجرح مؤلماً للغاية! شعرت كأن أحداً كان يقطع جسمي بسكين. واصلت الركض إلى أن شاهدني بعض الناس وأخذوني بسيارتهم إلى مستشفى بيت جالا"

قالت حنان أم أسعد: "استمرت العملية الجراحية ست ساعات واعتقدت أنني سأفقد. قال لنا الطبيب أن الرصاصة اخترقت ظهره وخرجت من أسفل صدره. استطاعوا أن يوقفوا النزيف ولكن جميع الأعضاء في بطنه تضررت. فقد إحدى كليتيه ومعظم كبده. لم يكن قادراً على التنفس إذ أن رئتيه كانتا مملوءتان بالدم. وتدهور وضعه خلال الأيام الثلاثة التي تلت العملية. كان يسعل دماً طوال الوقت. وبعد استشارات وجهود حثيثة تمكنا من نقله إلى مستشفى "أساف هروفيه" في إسرائيل الأفضل تجهيزاً لعلاج مثل هذه الحالات. قضى ما مجموعه 22 يوماً هناك، منها 14 يوماً في العناية المركزة."

وتضيف أم أسعد: "كان أسعد أنشط طفل في المخيم.. فقد كان يرقص الدبكة ويلعب كرة القدم ويمارس السباحة. إنه الآن مشلول تقريباً، لا يستطيع أن يفعل أي من هذه الأشياء. عاد للمدرسة ولكن أي مجهود جسماني قد يكون خطراً عليه نظراً لأنه قد يتعرض للنزيف من جديد. وما زال يعاني من الألم... ومعظم الوقت يبقى صامتاً. شاهدته عدة مرات ينظر إلى أصدقائه يلعبون كرة القدم عبر النافذة والدموع في عينيه. لقد ألم ذلك قلبي."

هدم عشرات المباني في حزيران/يونيو وتهجير ما يزيد عن 100 شخص

ارتفاع حاد في حالات التهجير في القدس الشرقية حتى هذا التاريخ من عام 2013

شهد شهر حزيران/يونيو أكبر عددٍ من عمليات الهدم في شهر واحد من هذا العام، فقد هدمت السلطات الإسرائيلية ما مجمله 69 مبنى فلسطينياً في المنطقة (ج) بحجة عدم حصولها على تراخيص إسرائيلية للبناء. وكان 40 بالمائة من بين هذه المباني مبانٍ سكنية مما أدى إلى تهجير 100 شخص من بينهم 37 طفلاً نتيجة لذلك. وتتضمن المباني الأخرى التي هدمت حظائر للماشية ومطابخ ومراحيض متنقلة وجدران وأسيجة مما أدى إلى تضرر سبل عيش ما يقرب من 80 شخصاً. وهدم منزلان إضافيان على يد أصحابهما في البلدة القديمة في القدس الشرقية بعد تسلم أصحابها أوامر هدم، مما أدى إلى تهجير 11 شخصاً.

ووقعت معظم عمليات الهدم قبيل نهاية الشهر في التجمعات البدوية خربة الراس الأحمر (35 مبنى)، والحدادية (10 مبان) في غور الأردن، مما أدى إلى تهجير 64 شخصاً نتيجة لذلك. وكان ما لا يقل عن خمسة من بين المباني التي هدمت تبرعت بها منظمات دولية ومحلية والسلطة الفلسطينية؛ وهدم خلال حزيران/يونيو 12 مبنى على الأقل مولتها جهات مانحة. وأفاد العديد من العائلات أنّ ممتلكاتهم تضررت خلال عمليات الهدم. ويقع التجمعان في منطقة أعلنتها السلطات الإسرائيلية "مناطق عسكرية مغلقة" الأول بسبب موقعه داخل الحدود البلدية لمستوطنة إسرائيلية والآخر بسبب وقوعه داخل منطقة خصصت للتدريب العسكري ("منطقة إطلاق نار").⁷

وبالمباني التي هدمت هذا الشهر يصل العدد الكلي للمباني التي هدمت في شتى أنحاء الضفة الغربية خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2013 إلى 344 مبنى معظمها (300 أو 87 بالمائة) تقع في المنطقة (ج). وتمثل هذه الأرقام ارتفاعاً بنسبة 14 بالمائة مقارنة بالمتوسط الشهري لعدد عمليات الهدم خلال عام 2012. بالإضافة إلى ذلك، وبالرغم من الهدوء النسبي في حالات التهجير خلال شباط/فبراير وآذار/مارس 2013، طرأ ارتفاع بنسبة 33 بالمائة على عدد المهجرين حتى هذا التاريخ من عام 2013 مقارنة بالمتوسط الشهري في عام 2012.

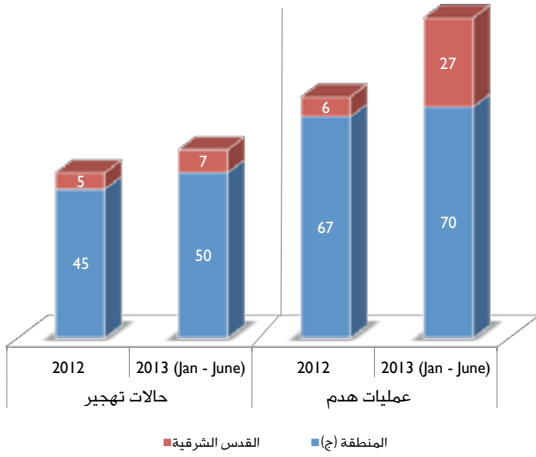
وكانت هذه الاتجاهات المقلقة بارزة على وجه الخصوص في القدس الشرقية حيث طرأ ارتفاع بنسبة 40 بالمائة على عدد المباني التي هدمت وبلغ المتوسط الشهري لعدد المهجرين شهرياً أربعة أمثال المتوسط الشهري في عام 2012.⁸ وكان عدد المهجرين في القدس الشرقية في النصف الأول من عام 2013 مساوياً للإجماليات السنوية لعدد المهجرين خلال عامي 2011 و2012 (159). ونفذت وزارة الداخلية 20 بالمائة من عمليات الهدم، وهي المسؤولة عن تنفيذ عمليات الهدم في المناطق التي لم تعدّ فيها مخططات بناء داخل حدود بلدية القدس، وكانت عمليات الهدم هذه سبباً في تهجير 37 بالمائة من الأشخاص خلال هذه الفترة.

وصودر ما يزيد عن 35 بالمائة من الأراضي في القدس الشرقية منذ عام 1976 لاستخدامات المستوطنات الإسرائيلية ولم تعدّ مخططات بناء سوى في 13 بالمائة من أراضي القدس الشرقية لبناء الفلسطينيين، وهي مناطق مقام البناء فيها أصلاً. وهنالك 30 بالمائة أخرى لم تُدرج في أي مخططات مصادق عليها. وتعيق المتطلبات التقنية المتصلة بالتكاليف والأطر الزمنية المطولة المطبقة في المناطق التي رُخص فيها البناء الفلسطينيين عن تقديم طلبات للحصول على تراخيص. وتجعل هذه العوامل مجتمعة من الصعب للغاية على الفلسطينيين الحصول على رخص بناء من السلطات

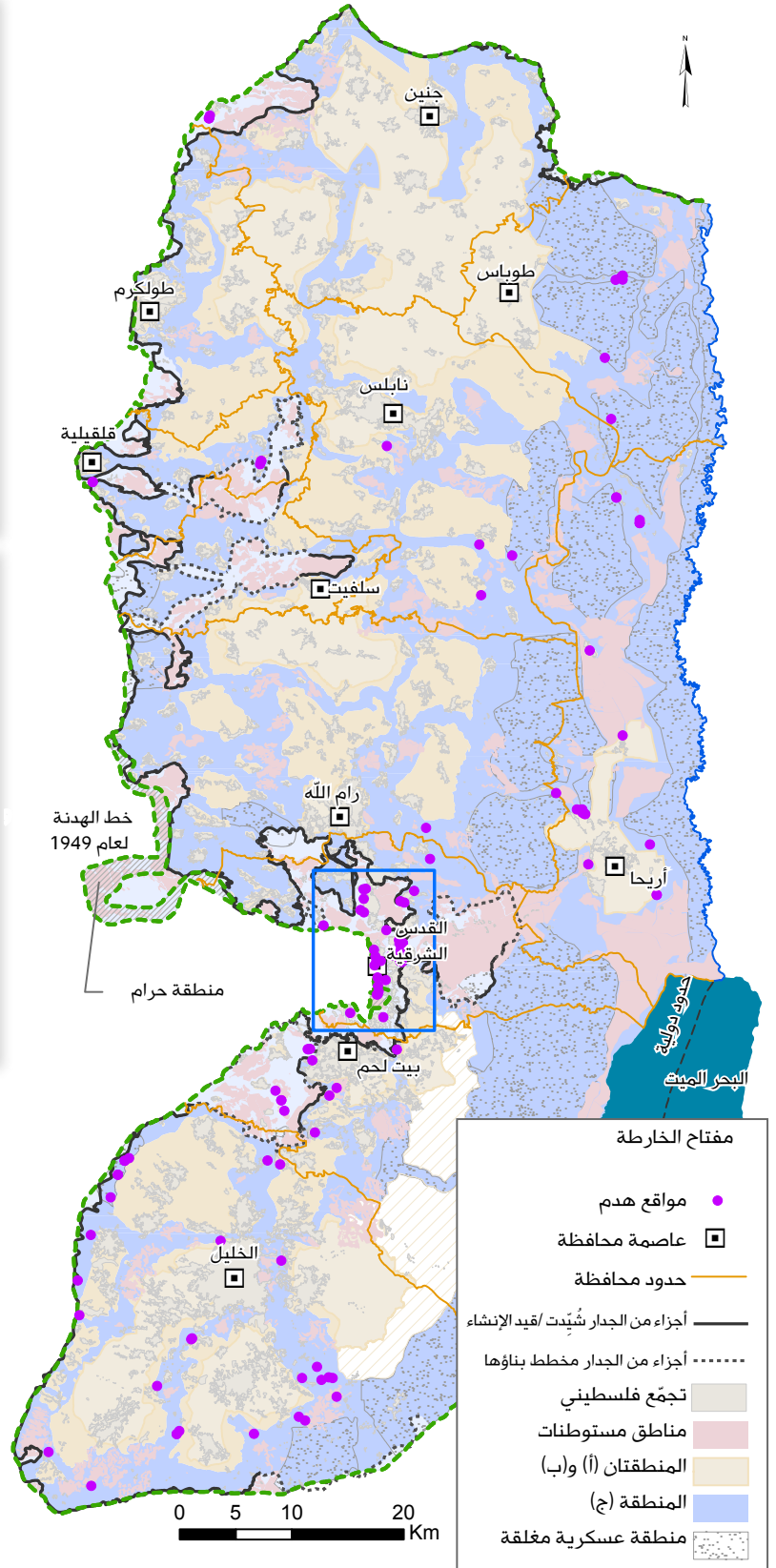
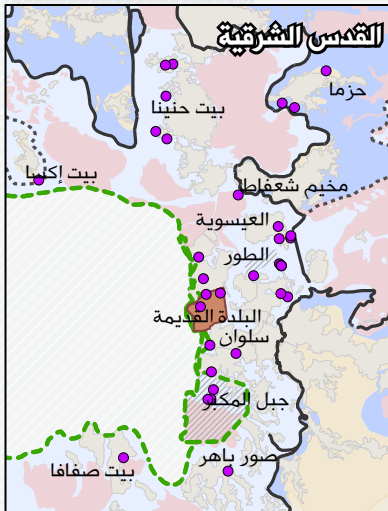
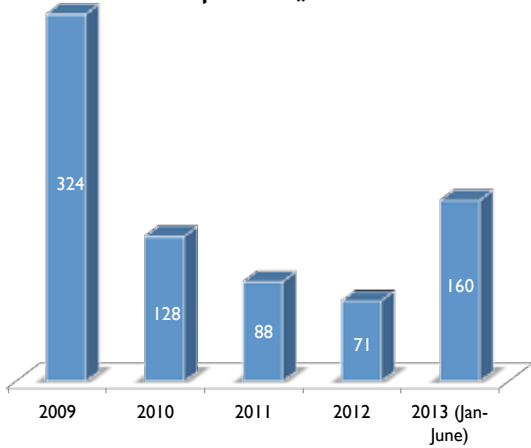
وقعت معظم عمليات الهدم في حزيران/يونيو في تجمعات المنطقة (ج) الواقعة في مناطق أعلنتها السلطات الإسرائيلية "مناطق عسكرية مغلقة" بسبب موقعها داخل الحدود البلدية لمستوطنة إسرائيلية أو بسبب وقوعها داخل منطقة خصصت للتدريب العسكري ("منطقة إطلاق نار").

كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيو 2013

المتوسط الشهري لعدد المباني التي هدمت والمهجّرين



القدس الشرقية: الأشخاص الذين هجروا بسبب عمليات الهدم



الإسرائيلية. ويقدر أنّ ما لا يقل عن 33 بالمائة من منازل الفلسطينيين في القدس الشرقية أقيمت دون الحصول على رخص بناء أي أنّ 93,000 فلسطيني معرضون بدرجة ما لخطر التهجير.

غزة: انخفاض في نشاطات الإنفاق يؤدي إلى وقف كامل لبرامج الإسكان

مخاوف إزاء أثر الإجراءات المصرية على سبل العيش

طبقت السلطات المصرية منذ بداية الشهر إجراءات على طول حدودها مع قطاع غزة أدت إلى انخفاض واسع في كميات مواد البناء التي تنقل عبر الأنفاق إلى قطاع غزة. وتضمنت هذه الإجراءات هدم وإغراق عشرات الأنفاق بالإضافة إلى انتشار مكثف لقوات الأمن وفرض قيود صارمة على الوصول إلى منطقة الأنفاق. وطبقت هذه الإجراءات تزامناً مع حالة عدم الاستقرار المتزايدة في أنحاء مصر بما فيها الهجمات المتكررة والاشتباكات المسلحة في شبه جزيرة سيناء.

وحظرت السلطات الإسرائيلية استيراد مواد البناء عبر المعابر الرسمية في إطار تشديد القيود على حرية تنقل الأشخاص والبضائع من قطاع غزة وإليها وداخلها في حزيران/يونيو 2007. وبالتالي، أصبحت الأنفاق غير القانونية القناة الرئيسية للإمداد بمثل هذه المواد. ومنذ عام 2010، سمح للمنظمات الدولية باستيراد مواد البناء عبر المعابر الرسمية الإسرائيلية بشرط عملية موافقة طويلة لكل مشروع على حدة؛ بالرغم من ذلك، ما زال استيراد مواد البناء لأغراض تجارية (ومنها الاسمنت والحصى وقضبان الفولاذ) بقيت محظورة بصورة كبيرة على يد السلطات الإسرائيلية بذرائع أمنية تتعلق بإمكانية استخدامها لأغراض عسكرية.⁹ وإجمالاً، بلغت كمية مواد البناء التي دخلت إلى غزة عبر الأنفاق في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2013 ما يزيد عن ثلاثة أمثال الكمية التي سمح بدخولها عبر معبر كيرم شالوم.

وأدت الإجراءات المصرية لإغلاق الأنفاق إلى نقص حاد في مواد البناء في أسواق غزة وإلى ارتفاع كبير في الأسعار. فعلى سبيل المثال بيعت الكميات المحدود المتوفرة في الأسواق بسعر 1,000 شقل

أدت الإجراءات المصرية لإغلاق
الأنفاق إلى نقص حاد في مواد
البناء في أسواق غزة وإلى ارتفاع
كبير في الأسعار



تصوير مكثف للشؤون الإنسانية، أيار/مايو 2013

عامل بناء يستخدم حصى مهرب عبر الأنفاق، مدينة غزة، أيار/مايو 2013.

العائلات المهجرة حالياً



للطن، مقارنة بسعر 400 شيقل للطن في الأشهر السابقة. ونتيجة لهذا النقص وارتفاع الأسعار طرأ تباطؤ حاد في أنشطة البناء، ففي أوائل تموز/يوليو 2013 أفاد اتحاد المقاولين الفلسطينيين أنّ 95 بالمائة من مصانع خلط الخرسانة في قطاع غزة اضطرت إلى وقف عملها مما أدى إلى وقف العمل فيما يقرب من 2,000 وحدة سكنية قيد الإنشاء. إضافة إلى ذلك أدى نقص مواد البناء إلى وقف كامل في تنفيذ برامج المساعدة الذاتية التي يشرف عليها المجتمع الدولي والمخصصة لإسكان العائلات التي دمرت منازلها أو لحقت بها أضرار خلال الموجهات الأخيرة من الأعمال الحربية. ويقدر أنّ 1,800 عائلة ما زالت مهجرة في أعقاب هدم منازلها أو

تعرضها لأضرار خلال الأعمال الحربية التي وقعت تشرين الثاني/نوفمبر 2012، والهجوم العسكري الإسرائيلي "الرصاص المصبوب" والعمليات العسكرية السابقة - ويعيش معظمهم مؤقتاً في مساكن مستأجرة أو لدى عائلات مستضيفة، في حين أنّ آلاف العائلات الأخرى ما زالت تعيش في منازلها المتضررة.

في إطار برامج المساعدة الذاتية يحصل المستفيدون على مساعدات إنسانية لتنفيذ أعمال الإعمار أو ترميم منازلهم بأنفسهم من خلال شراء المواد المتوفرة في الأسواق. وحتى وقوع التطورات الأخيرة، شارك ما يزيد عن 500 أسرة في أنحاء قطاع غزة في أحد هذه البرامج التي تديرها وكالات الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. واضطرت الأغلبية العظمى من هذه العائلات إلى تعليق نشاطات البناء بسبب نقص مواد البناء وارتفاع أسعارها.

بالإضافة إلى ذلك، قررت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) في أعقاب الأحداث الأخيرة إلى تجميد توزيع الحصة الأولى لألف عائلة من عائلات اللاجئين كان من المقرر أن تنضم لبرنامج المساعدة الذاتية للإسكان الذي تشرف عليه الوكالة. وبالتالي اضطرت الوكالة إلى تمديد برنامج المساعدات النقدية لرسوم الإيجار للعائلة المشمولة في هذه الفئة التي ما زالت مهجرة مما خلق أعباء إضافية على ميزانيتها.

ومن المرجح أن يؤثر الوضع الحالي أيضاً على سبل كسب العيش: خلال الربع الأول من عام 2013، كان ما يقرب من 7 بالمائة من القوى العاملة في قطاع غزة، أو ما يعادل 18,500 شخص، يعملون في قطاع البناء. وإذا ما استمر الوضع الحالي من المتوقع أن يرتفع معدل البطالة في هذا القطاع بسرعة.

استصلاح وتأهيل الأراضي الواقعة في المناطق المقيد الوصول إليها في غزة

مشروع لمنظمة الأغذية والزراعة يهدف إلى زيادة مصادر كسب العيش لتجمع بدوي

أطلق هذا الشهر، مشروع استصلاح الأراضي الذي تشرف عليها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة والذي يسعى إلى تحويل قطع أراضي بور في المنطقة المقيد الوصول إليها في غزة إلى أراضي صالحة للزراعة ومناسبة للفلاحة. ويهدف المشروع الذي يستفيد منه تجمع أم النصر البدوي إلى تمكين المستفيدين من زراعة محاصيل الخضار في الحقول المفتوحة مما سيحسن من دخلهم بمتوسط سنوي قدره 2,000 دولار أمريكي للعائلة.

تجمع أم النصر

يعيش في تجمع أم النصر الواقع في محافظة بيت لاهيا ما يقرب من 5,000 شخص ويعتبر أحد أكثر التجمعات فقراً وتهميشاً في قطاع غزة. أقيم التجمع في عام 1997 في أعقاب عملية ترحيل إجبارية نفذتها السلطة الفلسطينية للعائلات البدوية التي كانت تسكن في منطقة عرب المسلخ والمنطقة المحيطة (بجوار بيت لاهيا) لإفساح المجال أمام تنفيذ مشروع إسكان.

وتقع القرية بالقرب من أحواض واسعة مفتوحة لمياه المجاري مما يزيد من خطر انتشار الأمراض وتلوث المياه الجوفية التي قد تؤثر على السكان الذين يعانون من الضعف أصلاً. في عام 2007، لقي خمسة من سكان القرية حتفهم وأصيب 18 آخرون جراء انهيار سد ترابي يحيط بأحد برك الامتصاص، مما أدى إلى إغراق المنطقة المجاورة.

ويبلغ معدل البطالة في التجمع 65 بالمائة وأصبح مصدر كسب للعيش التقليدي من الرعي للعديد من العائلات أقل ربحاً بسبب ارتفاع أسعار الأعلاف وعدم قدرة السكان على الوصول إلى المراعي الواقعة إلى الشمال من التجمع مباشرة (أنظر الخريطة). وبالرغم من أن سلطات الأمر الواقع في قطاع غزة خصصت في عام 2009 للتجمع 1,000 دونم من الأراضي العامة تقع شمال القرية إلا أن القيود الإسرائيلية المفروضة على الوصول أدى إلى الحد من قدرة السكان على استخدام الأرض لزراعة المحاصيل كمصدر دخل وعمالة بديل.

وتفيد السلطات الإسرائيلية أن القيود المفروضة على الأراضي الزراعية الواقعة على طول السياج الذي يفصل بين قطاع غزة وإسرائيل فرضت لمنع المجموعات الفلسطينية المسلحة من إطلاق القذائف باتجاه جنوب إسرائيل من هذه المناطق. وقبل تشرين الثاني/نوفمبر 2012، بلغت نسبة المناطق المقيد الوصول إليها 35 بالمائة من المناطق الصالحة للزراعة.¹⁰ وتزرع في هذه المنطقة المحاصيل التي تعتمد على مياه الأمطار وتتضمن القمح والشعير والفاصوليا وخضر مختلفة بالإضافة إلى أشجار الزيتون واللوز والحمضيات. كما أن أغلبية الماشية في قطاع غزة تتركز في هذه المنطقة.

في أعقاب اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس في تشرين الثاني/نوفمبر 2012، خفف الجيش الإسرائيلي القيود المفروضة على المناطق الواقعة على طول السياج. وبالرغم من تحسن الوصول إلى الأراضي الواقعة في نطاق 300 إلى 1.5 كيلومتر إلا أن المعلومات التي تبين السياسة الإسرائيلية فيما يتصل بالوصول إلى المناطق الواقعة على طول السياج غير معلنة. وعلى غرار ذلك، لا تتوفر آلية واضحة من أجل تنسيق الوصول. ويولد هذا درجة كبيرة من عدم الوضوح وعدم الاستقرار للمدنيين (ومعظمهم من المزارعين والرعاة وعمال جمع الخردة) مما يقوض سبل العيش ويزيد من المخاطر الجسدية التي يتعرض لها الفلسطينيون.

أطلقت منظمة الأغذية والزراعة مشروعاً يهدف إلى مساعدة سكان قرية أم النصر في شمال غزة على استصلاح الأراضي وزراعة قطع أرض محددة تعود للقرية - وتتضمن المرحلة الأولى استصلاح 300 دونم لمصلحة 150 عائلة هي الأكثر فقراً في القرية.



استجابة منظمة الأغذية والزراعة

أطلقت منظمة الأغذية والزراعة بدعم من الحكومة الهولندية في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 مشروع ("تحسين الأمن الغذائي في شمال غزة من خلال استصلاح الأراضي وإنتاج محاصيل الحقوق المفتوحة") الذي يهدف إلى مساعدة السكان على استصلاح الأراضي وزراعة قطع أرض محددة تعود للقرية - وتتضمن المرحلة الأولى استصلاح 300 دونم لمصلحة 150 عائلة هي الأكثر فقراً في القرية.

واستكمل في هذه المنطقة في الآونة الأخيرة تقييم للمخاطر الناجمة عن الألغام والذخائر التي لم تنفجر أجرتة دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. وأعقب هذا التقييم جلسات معلومات



طاقم منظمة الأغذية والزراعة يتشاور مع أعضاء من بلدية أم النصر، حزيران/يونيو 2013.

حول المشروع، وجلسات اختيار المستفيدين، وتحديد حاجات التدريب بالإضافة إلى تطوير برامج تدريب للمستفيدين.

وإجمالاً سيكون لهذا المشروع تأثير إيجابي فوري على الأمن الغذائي لما يقدر بحوالي 1,050 شخصاً (أكثر من خمس سكان القرية). ويشتمل المشروع على إصلاح 20 دونم من الطرق الزراعية أيضاً وبالتالي يصل مجمل عدد الدونمات التي سيتم استصلاحها إلى 320 دونم.

وعلاوة على الدعم الذي تقدمه كل من وزارة الاقتصاد والزراعة يتم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع كلية الزراعة والبيئة في جامعة الأزهر بغزة وغيرها من الشركاء المحليين من القطاع الخاص.

المستجدات ربع السنوية حول وضع الوصول الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة

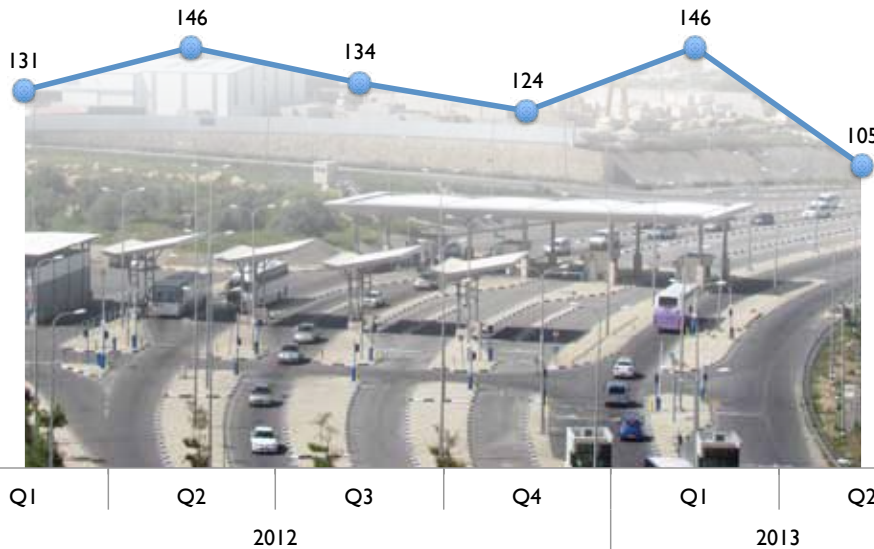
اتجاهات مختلطة فيما يتصل بالإجراءات التي تفرضها إسرائيل والسلطات القائمة بحكم الأمر الواقع في غزة

انخفاض بنسبة 40 بالمائة على عدد حوادث الوصول المتصلة بالسلطات الإسرائيلية

انخفض عدد حوادث الوصول المتصلة بالسلطات الإسرائيلية (105) والتي تؤثر على منظمات العمل الإنساني العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة إضافة إلى عدد الموظفين المتضررين من هذه الحوادث (348) بنسبة 40 بالمائة تقريباً خلال هذا الربع من العام (نيسان/أبريل - حزيران/يونيو 2013) مقارنة بالربع السابق عليه من العام (كانون الثاني/يناير - آذار/مارس 2013). وتعتبر هذه الأرقام أقل أرقام سجلت منذ بداية عام 2012. وتشير الأدلة المستمدة من الروايات إلى أنّ هذه الانخفاض مرتبط، ولو جزئياً، بتفادي أفراد أطقم هذه المنظمات بصورة متزايدة العبور من خلال الحواجز المعروفة بأنها مثيرة للمشكلات.

ولا تزال مطالب تفتيش سيارات الأمم المتحدة، بما يخالف اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة لعام 1946، المسبب الأول للحوادث التي تؤثر على أطقم الأمم المتحدة. ونجم ما يزيد عن نصف الحوادث التي سجلت خلال هذا الربع من العام عن مثل هذه المطالب، ووقع ما يقرب من 90 بالمائة من هذه الحوادث عند عبور حواجز الجدار التي تتحكم بالوصول إلى منطقة القدس. وعلى النقيض من ذلك نجم ما يقرب من ثلثي الحوادث التي أثرت على موظفي المنظمات غير الحكومية عن تأخيرات في السفر عبر معبر إيريز بين إسرائيل وقطاع غزة.

انخفض عدد حوادث الوصول المتصلة بالسلطات الإسرائيلية التي تؤثر على منظمات العمل الإنساني العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة بنسبة 40 بالمائة تقريباً خلال هذا الربع من العام مقارنة بالربع الماضي.



طلبات الحصول على تصاريح: اتجاهات مختلطة في معدل الموافقة ومدة النظر في الطلبات

يُطلب من الموظفين المحليين في وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية الحصول على تصاريح خاصة من السلطات الإسرائيلية للوصول إلى القدس الشرقية (باستثناء أولئك الذين يحملون بطاقات هوية إسرائيلية) وللدخول أو مغادرة قطاع غزة عبر إسرائيل. إضافة إلى أنه يطلب من الموظفين الدوليين في المنظمات غير الحكومية الدولية الذين يحتاجون إلى الوصول إلى قطاع غزة الحصول على تصاريح من السلطات الإسرائيلية.

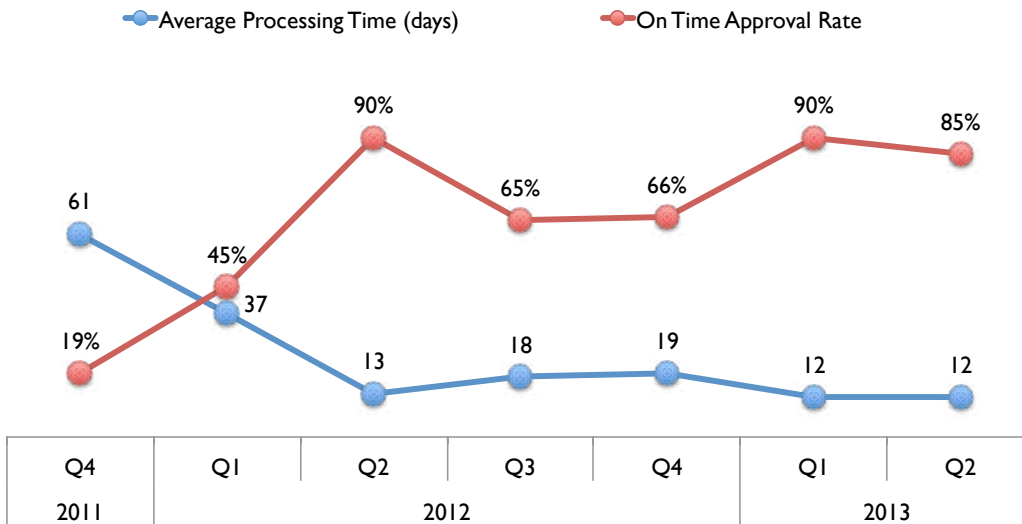
ومن بين 393 طلباً قُدم في هذا الربع من العام نيابة عن موظفي الضفة الغربية في الأمم المتحدة من أجل الوصول إلى القدس الشرقية وافقت السلطات الإسرائيلية على ما يقرب من ثلث طلبات الحصول على تصاريح (135 طلباً) في الوقت المحدد (أي قبل موعد السفر المحدد)، وهو عددٌ مماثلٌ تقريباً لعدد الطلبات التي تمت الموافقة عليها في ربع العام السابق، ورفضت 12 طلباً، في حين أن بقية الطلبات ما زالت قيد النظر حتى نهاية الفترة التي شملها هذا التقرير. وخلافاً لذلك انخفض معدل الموافقة على طلبات تصاريح لمغادرة قطاع غزة لموظفي الأمم المتحدة المحليين من 89 إلى 65 بالمائة إلى جانب انخفاض في عدد الطلبات المقدمة (من 244 إلى 166). ويعزى انخفاض عدد الطلبات إلى سياسة التصاريح التي تفرضها السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع في قطاع غزة (أنظر أدناه).

وعلى غرار الفترات السابقة كان هنالك تباين واسع في معدلات القبول بحسب وكالات الأمم المتحدة، حيث تمت الموافقة تقريباً على جميع طلبات بعض الوكالات في حين أن وكالات أخرى رفضت جميع أو معظم طلباتها. فعلى سبيل المثال لم تتم الموافقة على جميع الطلبات البالغ عددها 21 طلباً قدمت منذ بداية عام 2013 بالنيابة عن موظفي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مما أعاق قدرة المنظمة على إدارة عملياتها.

أما فيما يتصل بالطلبات التي قدمت لموظفي المنظمات غير الحكومية الدولية للدخول إلى قطاع غزة فقد تمت الموافقة على 85 بالمائة من الطلبات في الوقت المحدد خلال هذا الربع، فقد تمت الموافقة على بقية الطلبات بعد الموعد المحدد للسفر. وبالرغم من أن هذا يمثل انخفاضاً طفيفاً مقارنة بالربع الأول من عام 2013 إلا أن الاتجاه العام ما زال أعلى بكثير من المعدل ربع السنوي خلال العام الماضي (67 بالمائة). وبلغ متوسط عدد أيام النظر في الطلبات 12 يوماً في الربع الأول. ويعزى التحسن في معدل الموافقة على الطلبات ووقت معالجتها جزئياً لاستخدام السلطات الإسرائيلية نظام تقديم الطلبات على الإنترنت والذي بدأ العمل به في أواخر عام 2012 وزاد من فعالية وشفافية عملية تقديم طلبات التصاريح. وما زالت المنظمات غير الحكومية الدولية غير المسجلة لدى السلطات الإسرائيلية تواجه صعوبات في التقدم للحصول على مثل هذه التصاريح.

ج. نظام تصاريح جديد تفرضه السلطات القائمة بأمر الواقع في غزة

في نهاية آذار/مارس، بدأت السلطات القائمة بأمر الواقع في غزة تتطلب من جميع الموظفين الفلسطينيين في وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية وغيرها من المنظمات التقدم للحصول على تصاريح من أجل مغادرة قطاع غزة عبر معبر إيريز. هذا إضافة إلى متطلبات الحصول على تصاريح من السلطات الإسرائيلية. وأدى هذا الإجراء الجديد - المفروض على حاجز "أربعة - أربعة" الذي يتحكم بالوصول إلى معبر إيريز - إلى انخفاض حاد في تنقل الموظفين المحليين. وأدت هذه المتطلبات إلى مزيد من إعاقة تنفيذ عمليات منظمات العمل الإنساني في قطاع غزة. بالرغم من ذلك، قبيل نهاية الفترة التي شملها التقرير وبعد مناقشات جرت على مستويات رفيعة بين السلطات



القائمة بحكم الأمر الواقع في غزة والمنظمات الدولية المعنية تمّ التوصل إلى اتفاق مؤقت وطبق بنجاح يتيح مغادرة 32 من موظفي المنظمات غزة دون التقدم للحصول على تصاريح. ومن المخطط عبور المزيد من الموظفين في تموز/يوليو بموجب هذا الترتيب.

وما زال عبور الموظفين المحليين عن طريق معبر رفح مع مصر يتطلب تنسيقاً خاصاً مع السلطات المصرية. وخلال الفترة التي شملها التقرير عبر ما مجمله 152 موظفاً محلياً من موظفي الأمم المتحدة خارج غزة عبر المعبر، أي تقريباً نفس العدد الذي عبر خلال الفترة السابقة. بالرغم من ذلك تأخر العبور الفعلي لموظفي الأمم المتحدة أو أعيق في مناسبتين خلال هذه الفترة: خلال الأيام الخمسة التي كان فيها معبر رفح مغلقاً من 17-22 أيار/مايو، في أعقاب اختطاف سبعة أفراد من قوات الأمن المصرية في شبه جزيرة سيناء، وخلال الأسبوعين الأخيرين من شهر حزيران/يونيو عندما انخفض عدد المسافرين المصرح لهم يومياً بدخول ومغادرة قطاع غزة وهو ما يعزى بشكل كبير للحملة الأمنية المصرية في شبه جزيرة سيناء وحالة عدم الاستقرار العامة في البلاد.

د. مشاريع الأمم المتحدة للإعمار في غزة

لم تعلن السلطات الإسرائيلية خلال الربع الثاني من العام عن موافقتها على أي مشاريع للإعمار في قطاع غزة تشرف عليها الأمم المتحدة. وما زالت مشاريع تقدر قيمتها بمبلغ 83.5 مليون دولار أمريكي تنتظر الحصول على موافقة منذ ما يصل متوسطه إلى 14 شهراً. ويزيد تأخير الموافقة على مشاريع الإعمار تكاليف المساعدة ويؤدي إطالة أمد معاناة المجتمعات والعائلات التي تستهدفها هذه المشاريع بدون مبرر.

عملية المناشدة الموحدة: لا تغيير تقريباً في سياق مراجعة نصف السنة

انتهت عملية المراجعة نصف السنوية لعملية المناشدة الموحدة لعام 2013 للأرض الفلسطينية المحتلة التي أجراها فريق العمل الإنساني القطري في نهاية حزيران/يونيو 2013. وتشير المراجعة التي أجريت مؤخراً إلى أنه لم يطرأ أي تغيير تقريباً على الاحتياجات التي تمّ تحديدها أصلاً مما أدى إلى انخفاض طفيف يبلغ ثلاثة ملايين دولار أمريكي (من بين ما يقرب من 400 مليون دولار أمريكي) على الطلب الإجمالي.

تفصل عملية المناشدة الموحدة إستراتيجية مجتمع المنظمات الإنسانية التي تدوم عامين (-2012)

(2013) لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً لنحو 1.8 مليون فلسطيني في غزة، والمنطقة (ج) في الضفة الغربية، والقدس الشرقية ومنطقة التماس. تركز عملية المناشدة الموحدة 2012-2013 على تحقيق هدفين إستراتيجيين: (1) تعزيز بيئة الحماية للمجتمعات الأكثر ضعفاً في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك توفير الوصول إلى الخدمات الحيوية (2) معالجة تحسين مستوى الأمن الغذائي للمجتمعات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي.

ويبلغ مستوى تمويل عملية المناشدة الموحدة 2013، 55 بالمائة تقريباً من مجمل التمويل المطلوب، وهو مساوٍ تقريباً لمستوى تمويل عملية المناشدة خلال الفترة المماثلة من عام 2012.

وكان معظم التمويل الذي تمّ الحصول عليه حتى الآن لمشاريع مخصصة لقطاع غزة (76 مليون دولار أمريكي) ومشاريع مشتركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة (94 مليون دولار أمريكي). وخصص معظم التمويل الذي تمّ الحصول عليه لمنظمات الأمم المتحدة. وكانت اتجاهات التقدم في تحقيق أهداف المجموعات مختلطة، فقد حصلت مشاريع الأمن الغذائي تمويلًا أكبر كثيراً من حيث نسبتها ومقدارها مقارنة بمجالات أخرى، في حين أن تمويل نشاطات مجموعة المياه والنظافة والصرف الصحي ما زال أدنى من المطلوب للسنة الثانية على التوالي.

الهوامش

1. إضافة إلى ذلك (غير مشمول في الأرقام الواردة أعلاه) في 2 تموز/يوليو، قتل رجل فلسطيني في قرية دورا جنوب الضفة الغربية وتوفي فلسطيني آخر في شباط/فبراير 2013 جراء جروح أصيب بها خلال الانتفاضة الثانية.
2. تتزامن هذه الذكرى مع إعلان استقلال دولة إسرائيل في 15 أيار/مايو 1948، التي تبعتها حالات تهجير واسعة النطاق في صفوف الفلسطينيين.
3. وكالة الأمن الإسرائيلية، بيانات واتجاهات الإرهاب، الموجز الشهري (الأشهر المعنية)، متوفر على الرابط التالي: www.shabak.gov.il
4. بتسليم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، "استخدام السلاح الناري"، متوفر على الرابط التالي: http://www.btselem.org/firearms/rubber_coated_bullets
5. راجع تقرير الأمين العام حول ممارسات إسرائيل التي تؤثر على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية في عام 2012 (A/67/372) وعام 2011 (A/66/356).
6. أرسلت تفاصيل هذه الحالة لمكتب تنسيق أعمال الحكومة في المناطق التابعة لوزارة الدفاع الإسرائيلية. ولم يصل رد حتى تاريخ نشر هذا التقرير.
7. لمزيد من المعلومات حول "مناطق إطلاق النار" أنظر ورقة الحقائق الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأثر الإنساني للمناطق التي أعلنت عنها إسرائيل "مناطق إطلاق نار" في الضفة الغربية، آب/أغسطس 2012.
8. خمسة من بين المباني التي هدمت في القدس الشرقية هذا العام هدمها أصحابها بعد تسلمهم لأوامر هدم لتجنب دفع الرسوم التي تجبها بلدية القدس. وأدى ذلك إلى تهجير 32 شخصاً.
9. منذ كانون الأول/ديسمبر 2012، في سياق تفاهات وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس سمح بدخول ما أقصاه 20 حمولة شاحنة من الحصى يومياً عبر معبر كيرم شالوم.
10. يحظر حالياً بدرجة كبيرة الوصول إلى المناطق الزراعية الواقعة في نطاق المنطقة التي تبعد 300 متر عن السياج الذي يفصل غزة عن إسرائيل (منطقة حرام)، في حين أن التواجد في المنطقة التي تبعد عدة مئات من الأمتار عن هذه المنطقة يعتبر عالي الخطورة. وقبيل تشرين الثاني/نوفمبر 2012، فرضت السلطات الإسرائيلية "منطقة حرام" على طول السياج أعلن رسمياً أنها تغطي منطقة تصل إلى 300 متر من السياج ولكنها فعلياً طبقت حتى 500 متر من السياج. بالإضافة إلى ذلك، كان الوصول إلى الأراضي التي تتجاوزها بعدة مئات من الأمتار محفوف بالمخاطر وغير مؤكد بسبب حوادث إطلاق النار على يد القوات الإسرائيلية.

الوكالات المشاركة في إعداد هذا التقرير

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) (UNICEF)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونسكو) (UNESCO)، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) (FAO)، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) (OCHA)، مكتب الأمم المتحدة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) (UNRWA)، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO)، برنامج الغذاء العالمي (WFP)، منظمة الصحة العالمية (WHO)، الحق، بديل، منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة)، المؤسسة العالمية للدفاع عن الأطفال - قسم فلسطين (PS-DCI)، أوكسفام، مجموعة الثماني الكبار، المجموعة الهيدرولوجية في فلسطين، الحملة من أجل حق الدخول، وأعضاء من الآلية الدولية المؤقتة، ACF-E.AAA، ACPD، ACAD

لمزيد من المعلومات: مي ياسين yassinm@un.org 2 5829962 (0) 972+

النسخة الإنجليزية فقط هي النسخة الملزمة

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2013_07_24_english.pdf

ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

الضحايا

سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).

9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.

10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يستفيدون من المباني المهدومة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات... إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

الوصول إلى الضفة الغربية

11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.

12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.

13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية، يستثنى هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).

14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز ثقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

الحصول على الخدمات الصحية

51. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.

16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثنى الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.

1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي-الפלستيني، مثل العمليات العسكرية وحملات التفتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون... إلخ. هذه الأرقام تستثنى إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.

2. المدنيين: تشمل أولئك الناس -وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.

3. الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفلسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.

5. حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

التفتيش والاعتقال

6. الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أمنيين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلسطينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.

7. المعتقلين الإداريين: الفلسطينيون الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

عمليات الهدم

8. المباني المهدمة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن